الامم المتحدة

مؤتمر صحفي

١٠ حزيران ٢٠٠٩

قسم الاعلام . شعبة الاخبار واصحافة . نيويورك

المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس جمعية الدول الأعضاء في قانون روما التشريعي للمحكمة الجنائية الدولية*

لم يكن هناك أي تهديد في انسحاب الدول الأفريقية من القانون التشريعي الذي يحكم المحكمة الجنائية الدولية للاحتجاج على اتهام الرئيس السوداني عمر حسن البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما صرح بعد ظهر هذا اليوم رئيس الجمعية العامة للدول الموقعة على القانون التشريعي.

"لقد عملت مع زملائي الأفارقة بشأن هذا الموضوع بهمة و جدية تامتين وليس لدي اي مؤشرات من اي شخص بهذا الشأن" كما قال كريستيان فينافيزر (ليختنشتاين) رئيس جمعية الدول الأعضاء في قانون روما االتشريعي في مؤتمر صحفي عقد في المقر. وقد رفض السفراء الافارقة لدى الأمم المتحدة ذلك الاحتمال حسب الشائعات وارسل عدد آخر من الدول الأعضاء المساعي الى نظيراتها من الدول الافريقية التي يعتقد بأنها قد تهدد بالانسحاب.

هناك مخاوف مبالغ بها من ان اعضاء الاتحاد الافريقي الذين اجتمعوا في مقر المنظمة الاقليمية في اديس ابابا يومي الاثنين والثلاثاء سوف ينسحبون من المحكمة، مؤكدا على أن العضوية الأفريقية أمر أساسي. بيد أن اجتماعا لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي في شباط / فبراير قد قرر بأن على الدول القارة الأطراف أن تأخذ هذه الخطوة بنظر الاعتبار. افريقيا هي المنطقة الأكبر تمثيلا والممثلة ب ٣٠ دولة عضو.

وردا على سؤال لمراسل حول علي عبد السلام تريكي (ليبيا) الذي كان قد انتخب في وقت سابق من اليوم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، مع الأخذ بنظر الاعتبار انتقادات الحكومة الليبية لمحاكمة المحكمة للسيد البشير بوصفه شكلا من أشكال الاستعمار الغربي، واعرب السيد فينافيزر عن أمله بان يحد السيد تريكي من نشاطه ليقتصر على دوره كرئيس للجمعية.

"ليس للسيد تريكي اي دور فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية فيما عدا العلاقة الحالية بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية " كما قال السيد فينافيسر "أتوقع منه أن يعترف بهذا ويحترمه".

وعندما سئل عما اذا كان ميغيل ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا) الرئيس الحالي للجمعية العامة قد تجاوز حدود صلاحياته في انتقاد اتهام المحكمة قال السيد فينافيزر: "نعم، انا بالتاكيد اعتقد ذلك وانا ايضا ارسل له رسالة مفتوحة التي قد يكون أو لم يكن قد شاهدها من قبل بهذا الخصوص" و قال بان تعليقات السيد ديسكوتو غير بناءة وبانها غير صحيحة الى حد كبير.

وبشأن طلب السلطة الفلسطينية بان تحقق المحكمة في التوغل الاسرائيلي في قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر، قال السيد فينافيزر بان هذا الطلب قد تم تقديمه مسبقا من قبل كيان أو دولة ليست طرف في قانون روما التشريعي للمحكمة و بان المحكمة تدرس الطلب على اسسه الموضوعية و تحاول ان تحدد ما إذا كان يدخل من ضمن صلاحياتها.

كما اخبر السيد فينافيسر المراسلين أن جمعية الدول الأعضاء وفي اجتماع ما بين الدورات بشأن جريمة العدوان الذي ترأسه الأمير زيد رعد زيد الحسين من الأردن في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران / يونيو في نيويورك وان جمعية الدول الاعضاء تعد ايضا لعقد مؤتمر في كمبالا في عام ٢٠١٠ لاستعراض قانون روما التشريعي لعام ١٩٩٨ والنظر في أي تعديلات عليه كانت قد اقترحت من قبل الدول.

*****

مستند غير رسمي . لوسائل الاعلام

* الترجمة بواسطة الأمانة العامة لجمعية الدول الأعضاء.